

الحوكمة السياسية اللبنانية: تشخيص أولي

إيلي فياض

بعد التحية، أودّ أن اشكر المنظمين الذين تكرموا بدعوتي، ومن خلالي، دعوة هذا المرصد الملتزم في الحياة السياسية اللبنانية منذ نحو مئة عام، قصدت صحيفة "الأوريان-لوجور".

تركز مداخلتني على توصيف سريع للإشكالية التي تطرحها الحوكمة السياسية في لبنان وأستهلها بقصة سبق وطرحتها في مقالاتي وتشكل أبلغ توصيف لنمو الحوكمة على الطريقة اللبنانية.

تقول القصة إنه منذ نحو عشرات السنين، كان الرئيس الجديد لنادي كرة القدم في مرسيليا " أولمبيك مرسيليا" يعقد أول مؤتمر صحافي بعد توليه مهامه، فسأله الصحافيون عن الطريقة التي سيدير بها النادي، فكان جوابه الغامض والملتبس: "لا على الطريقة الافريقية، ولا على الطريقة اللبنانية". الجواب بقي عصياً على الصحافيين الذين لم يفهموا قصده، فألحوا عليه بالتوضيح، فكان التوضيح التالي: على الطريقة الافريقية، هذا يعني أنني سأحكم منفرداً، لا أتقاسم سلطتي مع أي شخص آخر. على الطريقة اللبنانية، هذا يعني أن الجميع موجود، الجميع يقرر، وبالنهاية لا شيء يتقرر. هذه هي خاصرة الديمقراطية الرخوة.

في الواقع، ان رئيس نادي كرة القدم المذكور لخص بكلمات قليلة ما يشكل خصوصية النظام السياسي اللبناني، اقله في الممارسة الراهنة لهذا النظام.

إن في العالم نظامين للحكم: الديمقراطية وهي بالتأكيد ليست كاملة، والأنظمة الاستبدادية بمختلف اشكالها. ولبنان لا ينتمي، أو لم يعد ينتمي لا الى هذه ولا الى تلك. وبين مئتي دولة عضو في الأمم المتحدة، قد يكون لبنان الدولة الوحيدة التي تتسم بهذه الخصوصية.

والسؤال: هل كان لبنان هكذا على مرّ السنين؟ لا أعتقد، رغم أن النزول البطيء الى جهنمات لبنان منذ السنوات الاولى للاستقلال واكبها شطط ثابت في الحوكمة حتى وصل الوضع الى هذا النوع من الـ "لويـا جيرغا" الأفغانية التي تكرست رسمياً باتفاق الدوحة في أيار من العام 2008، تبعاً لاختبار القوة الميليشياوي رداً على محاولة الدولة استرجاع حقوقها السيادية.

وكما كتبت مؤخراً عن نبيه بري في معرض اعادة انتخابه رئيساً لمجلس النواب، فهو كان أبلغ من شرح فلسفة الدوحة التسوية: "فالاتفاق السيء بين اللبنانيين أفضل من أفضل القوانين"، بحسب قوله. نحن في لبنان ابعدها ما نكون عن الديمقراطية البرلمانية المطلقة بالطائفية السياسية، كما شاءها وأرادها آباء الدستور، بخاصة ميشال شيا. إن ادراك الفارق بين ما كان يجب أن يكون عليه النظام السياسي اللبناني، بين رسالته الاصل اذا جاز التعبير، وواقعه الراهن، ليس فقط تمريناً فكرياً. لتمهيد الطريق أمام الاصلاح في الدولة اللبنانية، وهذه ورشة أكثر من ملحة، يجب حكماً تبديد الغموض بهذا الخصوص الراسخ في نفوس اللبنانيين، سواء بسبب جهل البعض، أو للمصلحة السياسية للبعض الآخر، أو لاعتبارات ايديولوجية للبعض الثالث.

في ضوء هذا التوضيح، على اللبنانيين أن يقرروا ما اذا كان يجب:

1- نقض كل النظام.

2- الابقاء على النظام بصيغة ممارسته الحالية بحيث أن عجلة الدولة رهن توافق أو عدم توافق خمسة أو ستة زعماء، بصرف النظر ما اذا كان ذلك من ضمن احترام الدستور والقوانين او لا.

3- العمل على ارساء ديمقراطية برلمانية تعمل بشكل شبه طبيعي، مع ركيزتيها المكملتين، أي التصويت السياسي العقابي للناخبين، وتداول السلطة، مع الاخذ بعين الاعتبار تمثيل الطوائف بما يشبه نظام الكوتا في الديمقراطيات الغربية.

ان توضيح الهدف يشكل حالياً التحدي المركزي في أي عملية اصلاحية للمؤسسات السياسية. ومن دونه لا جدوى من اقناع الممتنعين بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، ولسان حالهم: ما الجدوى من الاقتراع طالما أنه في كل الاحوال، ومهما كانت الاكثريات المنتخبة، سيستمر الممسكون بالسلطة في انتاج حكومات وحدة وطنية، يتمثل فيها الجميع او تقريباً الجميع. ونحن على ثقة انهم على حق في ما يقولونه.

ولطالما رددَ البطريرك نصرالله صفير أن الحكومات اللبنانية بعد الدوحة تشبه عربات تشدها في ذات الوقت أحصنة الى الامام والى الورا. وهذا لا يوصل الى اي مكان. وفي الواقع، ان هذا النوع من الحكومات أوصل لبنان في مكان ما مباشرة الى الكارثة.

لدى المشاركة في حكومة ائتلافية ، في ديمقراطيات شبه طبيعية، تعرف مسبقاً أنك ممثل في الحكومة لا لتنفيذ برنامجك بل برنامجاً مشتركاً جرى التفاوض بشأنه مع الشركاء ضمن التحالف، علماً أن هذا البرنامج يمثل تطلعاتك بالحد الأدنى.

لا شيء من هذا في لبنان. فأن تتمثل في الحكومة هو فقط لأنك موجود على الخارطة السياسية- الطائفية، والتمثيل يكون نسبياً بحسب الوزن النيابي، ما يلغي دور مجلس النواب في الرقابة على العمل الحكومي، وينصرف كل فريق الى مبارزة قوة ليحظى بأكثر عدد من الوزارات الخصبة ليتمكن من خدمة قواعده. والمشكلة ليست فقط في ما يعرف بالمحاصصة وتقاسم قالب الحلوى، بل أكثر في أهداف المحاصصة وهي: زبائنية أكثر ودولة أقل.

صحيح أن الزبائنية من ثوابت الحياة السياسية، بل من ثوابت الثقافة السياسية اللبنانية. لكن ما رأيناه من خلال نهج قيام ما يسمى بحكومات الوحدة الوطنية أو التفاهم الوطني هو انفلاش الزبائنية كونها صارت الرافعة الوحيدة في العلاقة بين السلطة والشعب. فالزبائنية مكلفة للغاية. من هنا مساهمات القطاع المصرفي في تمويل الزبائنية، مع التداعيات المترتبة على ذلك.

وعليه يتبين كم هو أساسي اليوم قبل أي خطوة اصلاحية في لبنان الأخذ في عين الاعتبار حجم العامل السياسي المساهم في الانهيار المالي والاقتصادي الذي يشهده البلد.

من الطبيعي أن اجراء التشخيص الجيد للأزمة غير كاف لوحده لمعالجة كل الآفات التي تعصف بالحكومة السياسية في هذا البلد. فعلى سبيل المثال، لا يكفي اقتناع شريحة واسعة من اللبنانيين بالحالة غير الطبيعية والمميتة لحزب الله لوضح حدّ لها. في المقابل، يمكن العمل على مواجهة تسخيف هذه الحالة، ما يجعل التحالف السياسي مع هذا الحزب أكثر صعوبة.

أن نضيء طريقاً في الليل هو الشرط الاول لتتمكن من سلوك هذه الطريق.